مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 28، جانفي 2021، ص - ص: 1115 – 1126
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

النخب السياسية الحزبية والتنظيمات الجمعوية أية علاقة ؟ دراسة ميدانية بولاية الأغواط

relation shipbewteen political élites of the party and collective associations ? The field study in Laghouat town

د/ إبراهيم قاسمي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
gacemia42@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/18 تاريخ القبول: 2021/01/23

الملخص:
جاءت هذه الدراسة لتقدم إجابة على تساؤل شد انتباه وفضول الباحث،وهي تلك الممارسات المتعثرة لمعظم تنظيمات المجتمع المدني رغم كثرة تعدادها على المستوى المحلي والوطني من هنا قرر الباحث دراسة هذه المعضلة ونقلها إلى البحث السوسيولوجي وربط ممارسات هذه التنظيمات بعلاقاتها مع النخبة الحزبية وهل لهذه العلاقة انعكاسات على المجتمع المدني وبالخصوص الحركة الجمعوية ولدراسة ومعرفة هذا الارتباط والعلاقة، في الميدان وقياسه، فقد قام الباحث باختيار ولاية الأغواط ومختلف التنظيمات الجمعوية المتواجدة بها لتخلص الدراسة بمجموعة نتائج منها أن طبيعة العلاقة بين الجمعيات والنخبة الحزبية في النهاية توجهها الانتماءات المحلية والعصبية القبلية، وهو ما ولد ممارسة الزبوناتية بين الفعل الجمعوي والفعل السياسي.
الكلمات المفتاحية : النخبة السياسية الحزبية، المجتمع المدني، التنظيمات الجمعوية

Abstract:
This study came to answer a query that picked the researcher's curiosity; which is:those troubled practices of civil society, in spite of their large numbers at both local and national levels. Here the researcher decided to study this dilemma, transfer it to sociological research and decide whether these organizations have something to do with party elites, by selecting Laghouat province and its civil society. Tolimit the subject, he used and applied systematic procedures. We have adopted a stratified sample, the descriptive approach and the technique of interview form to cometo the conclusion:the nature of relationship embodied in the act of associations and parties does not depart from being clientaldue to local affiliations.
key words : the political élites of the party – collective associations.

مقدّمة:

العلاقة بين المجتمع السياسي وتنظيمات المجتمع المدني تطرح جملة من الإشكاليات وخصوصا تلك العلاقة التي تربط الأحزاب بالتنظيمات الجمعوية، من هنا قرر الباحث دراسة هذه المعضلة ونقلها إلى البحث السوسيولوجي ومعرفة ما إذا كان لهذه التنظيمات وممارساتها علاقة بالنخبة السياسية الحزبية، من جهة أخرى معرفة طبيعة العلاقة التي تجمع بينهما، وهل لهذه العلاقة انعكاسات على مجمل ممارسات التنظيمات الجمعوية، ولمعرفة هذا الارتباط في الميدان وقياس نوعية العلاقة الفعلية والحقيقية

التي تجمع بين الأحزاب والتنظيم الجمعوي، ودراسته أكاديميا، قام الباحث باختيار ولاية الأغواط ومختلف تنظيمات المجتمع المدني المتواجدة، من خلال توظيف إجراءات منهجية قصد حصر الموضوع وضبطه بالاعتماد على عينة طبقية بحكم التنوع في التنظيمات الجمعوية، بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي وتقنية المقابلة. لذا جاءت هذه الدراسة لتجيب على طبيعة العلاقة الحقيقية التي تربط الأحزاب السياسية بالتنظيمات الجمعوية.

1. مشكلة الدراسة:

تنطلق الدراسة من التسليم بوجود كما كبيرا من التنظيمات الجمعوية في الجزائر إلا أن ممارساتها ومشاركاتها نوعا تكاد تكون مقيدة وضعيفة وأحيانا مغيبة، من هنا جاءت إشكالية الدراسة لتربط هذا الكم المتعثر من الجمعيات وعلاقته بالنخبة السياسية الحزبية. هذه العلاقة التي تطرح جملة من الإشكالات والآليات المنهجية والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي: ما طبيعة العلاقة التي تجمع بين ممارسات التنظيمات الجمعوية بالنخب الحزبية ؟.

2. أهداف وأهمية الدراسة:

1.2- وأهمية الدراسة: أهمية هذا البحث تظهر من خلال الطرح السوسيوسياسي للمتغير التابع وهو المجتمع المدني المتمثل في الحركة الجمعوية، والمتغير المستقل الذي هو النخبة الحزبية، فهذه الدراسة تتطلب منا على الأقل جهدا لفهم وتفسير ومعرفة ما إذا كان للنخبة السياسية الحزبية وأداءها علاقة بفاعلية الحركة الجمعوية ونجاحها أو العكس من ذلك غياب ممارساتها، وهذا وفق رؤية منهجية، وتقديم دلالات ومؤشرات واقعية، لذا فالنتائج المتوصل إليها في ستجيبنا على الأقل عن طبيعة العلاقة بين التنظيمات الجمعوية والنخبة الحزبية.

2.2- أهداف الدراسة: نهدف من خلال اختيارنا لهذا الموضوع إلى الإجابة عن بعض الأسئلة الكثيرة المطروحة والتي تظهر من خلال إشكالية بحثنا والإجابة عنها لن تأتي إلا بعد الدراسة الموضوعية وسنحاول في هذه الورقة التعرف على حقيقة تلك العلاقة التي تجمع بين الأحزاب السياسية والتنظيمات الجمعوية في الجزائر،ومن جهة أخرى معرفة هل أداء وممارسات الجمعيات المتعثر مرهون بالأحزاب السياسية .

3. مفاهيم الدراسة

1.3- النخبة السياسية الحزبية: كثيرة هي التعاريف المتعلقة بالأحزاب فمنها التعريف الليبرالي والماركسي والتنظيمي والوظيفي، لذا انتقينا بعض التعاريف المهمة، ومن ذلك أن الأحزاب هي جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين"[1]، أو هي جماعة من الأفراد، الذين يمارسون السياسية على اختلاف مواقعهم ورتبهم ويحتلون مواقع القوة والنفوذ داخلها، وتستمد سلطتها مما تمتلكه من سلطة اتخاذ القرار والتسيير، لها معطيات لا تكون متاحة لغالبية أفراد المجتمع، كما أن لها قدرة التأثير المباشر على العملية السياسية. ويعرف الحزب على انه" تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة"[2]. والدستور الجزائري يعرف الحزب السياسي، حيث جاء في الأمر المؤرخ رقم: 79- 09 الذي يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية في المادة الثانية من قانون الأحزاب السياسية" يهدف الحزب السياسي إلى المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف يدر الربح"[3]، نلاحظ أن المشرع الجزائري لم يشر إلى الكثير من النقاط التي

تخص الأحزاب السياسية واكتفى بذكر هدف الحزب و البرنامج السياسي الذي يلتف حوله أعضاء الحزب، كما انه لم يتطرق لموضوع علاقة الأحزاب السياسة بالصحافة ولا بالرأي العام ولا حتى بالتنظيمات الاجتماعية الأخرى.

3.2- المجتمع المدني: تتفق معظم التعريفات، ولو بصياغات مختلفة، على أن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف"[4]،وعلى العموم فقد اتفقت وجهات نظر غالبية المفكرين والباحثين على اعتبار التمظهرات الأساسية للمجتمع المدني هي"النوادي الاجتماعية، والحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية، والجماعات المهنية، والاتحادات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والصحافة الحرة المستقلة، والمنظمات الدينية"[5]. وفي محاولة منا لتقديم تعريفا شاملا لهذا المصطلح ما إعتبرته أهم التعريفات التي قدمها الباحثون والمتخصصون في هذا المجال، أن المجتمع المدني هو المشاركة التطوعية للمواطنين العادين وهي لا تشمل أي عمل تفرضه الدولة وهو ما يعني أن المجتمع المدني يشمل كل المنظمات والمؤسسات الأهلية تطوعية التي يؤسسها المواطنين والتي يمكن أن تأخذ أشكال وأحجام متعددة وكل قوى الشعب العاملة الموجودة في المجتمع ما عدا الحكومة.

3.3- التنظيمات الجمعوية: هي تنظيم يقع ضمن مؤسسات المجتمع المدني النشطة في الحياة الاجتماعية والفاعلة في مجال تنمية المجتمعات المحلية، وعليه تعرف الجمعية بحسب معجم علم الاجتماع بأنها "وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من أفراد لها قوانين تحددها وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها ولها مجموعة من أهداف مشتركة"[6]، وهذا المفهوم قد ظهر في القرن التاسع عشر، ومن خلال تعريف طوكفيل أن "الجمعية هي تعاون بين مجموعة من الناس بغض النظر عن الاختلافات القائمة بينهم على مستوى السن والعقلية والثروة،وتخلق اتصالا بينهم وتعلمهم كيف يجعلون إرادتهم في خدمة إرادة الآخرين وعلى جعل جهودهم الخاصة في خدمة الصالح العام من هذا التعريف نفهم بأن الجمعية تشير إلى كل ما هو خاص ونوعي:جمعية الأحياء،جمعية ثقافية أو رياضية"[7]. فالجمعية تعني" كل اجتماع منظم يحمل بوعي من أفراده مهما يكن شكل موضوع أو هدف هذا الاجتماع الدائم بين أعضاء الجمعية، من هنا نفهم أن لجمعية عبارة عن تنظيمات تطوعية وحرة يؤسسها المواطنون بشكل تعاقدي أو بشكل دائم من أجل حل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم المختلفة دون تدخل الدولة تجسيدا لوعيهم المدني ونضجهم ورغبتهم في المساهمة في تنمية المجتمع. وبالرجوع إلى المشرع الجزائري نجده وقد تصدى لتعريف الجمعية في مختلف القوانين الصادرة في هذا الشأن، فالقانون 12- 06 المؤرخ في 12 يناير2012 ، المتضمن قانون الجمعيات فقد عرفها في مادته 02 بقوله: تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون، تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال الاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني"[8]،من نص المادة يتضح لنا أن الجمعية "هي تجمع لأفراد بموجب اتفاق إرادي بالدرجة الأولى مع الاختلاف في عددهم. وكما هو معلوم أن العمل الجمعوي في الجزائر شرع تقريبا منذ مرحلة التعددية" وتأسست على إثر أحداث 05 أكتوبر 1988 المأسوية مجموعة من الجمعيات المهنية والثقافية، مثل الرابطة الجزائرية للتنظيم العائلي، والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، وتأسست هيئة المحامين، وقد بلغ عدد الجمعيات بعد فترة وجيزة من

إقرار دستور 23 فيفري 1989 حوالي 12000جمعية،وقفز هذا العدد إلى 28000 في الفصل الأول من عام 1990 ليبلغ سنة 1998 بـ 45000 جمعية وطنية ومحلية وتشير تقديرات رسمية أن العدد بلغ سنة 200 بلغ 56500 جمعية محلية و1000جمعية وطنية.

4. منهج الدراسة وتقنياته:

تدخل في إطار الدراسات الاجتماعية الوصفية، وهذا النوع من الدراسات يقوم عادة على دراسة المعطيات وتقصي الحقائق وتحليلها، وأردنا من خلال هذه الدراسة السوسيوسياسية الكشف العلائقي بين متغير المستقل الذي هو النخبة السياسية الحزبية،والمتغير التابع الذي هو المجتمع المدني ممثلا في التنظيمات الجمعوية على إختلافها في الولاية،وقد اعتمدنا في جمع بيانات الدراسة تقنية المقابلة مع رؤساء الجمعيات. وتم الاستعانة بالتحليل الكمي، وذلك قصد تحويل إجابات رؤساء الجمعيات إلى أرقام ونسب متضمنة في جداول لها دلالات وقراءات تسهل علينا في النهاية فهم طبيعة العلاقة بين الفعل الجمعوي والنخبة السياسية الحزبية.

5. المجتمع المتاح للدراسة:

1.5- المجتمع المتاح: تم اختيار ولاية الأغواط كمجال للدراسة على أساس أنها من ولايات الجزائر ولا تختلف عن بقية الولايات من حيث ما تمارسه الجمعيات والتي تخضع لنفس القوانين، والأطر الاجتماعية والسياسية والقانونية في الدولة الجزائرية. ومن هنا تحاول هذه الدراسة إبراز هذه الممارسات المجتمع المدني في هذه المدينة باعتبارها عرفت وتيرة متسارعة لإنشاء الجمعيات والنقابات وهذا تزامنا مع صدور قانون الجمعيات13 - 09 بداية التسعينيات، وذلك على غرار بقية الولايات الجزائرية. وقد بلغ تعداد الجمعيات المعتمدة على مستوى ولاية الأغواط حسب الإحصائيات الرسمية لسنة 2019 والمقدمة لنا من طرف الولاية وبالضبط مكتب الجمعيات بـ: 900جمعية متنوعة، وحيث أن المسح الشامل لكل الجمعيات في هذه الولاية يعد من الصعوبة البالغة بمكان فقد استدعت الضرورة أخذ عينة منها تتناسب مع معطيات البحث وظروفه. ولهذا تم اختيار الجمعيات النشطة بغض النظر عن مجال تخصصها أو طبيعة نشاطها كعينة للدراسة الميدانية.

تنظيمات المجتمع المدني في ولاية الاغواط

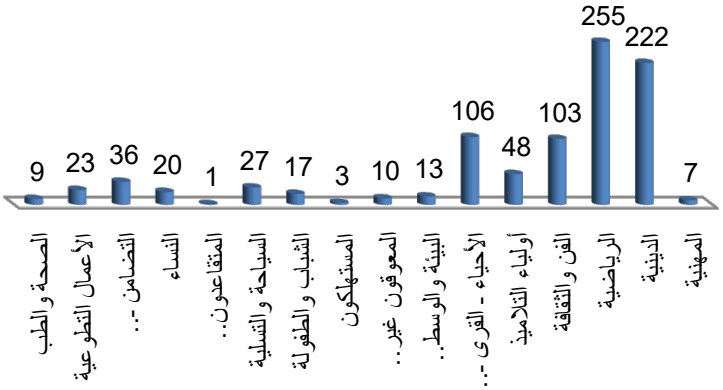

الشكل: مقدم من طرف ولاية الأغواط، مكتب الجمعيات

2.5- عينة الدراسة: من مجموع 900 جمعية تم استخراج 90 جمعية هذه القيمة الكلية المحصل عليها تمثل حجم العينة والتي تمثل مجموع عدد الجمعيات المراد مساءلتها في الولاية. وقد اعتمدنا في استخراج وحساب العينة على العملية التالية :

أولا- تم اختيار نسبة 10% لتمثيل العينة.

ثانيا- من خلال نسبة 90 تم حساب حجم كل طبقة وصنف من هذه الجمعيات.

ثالثا- تم حساب النسبة المئوية لكل طبقة أو جمعية والإحصائيات في الجدول التالي بالتفصيل:

الجدول 1: التصنيف الجمعوي في ولاية الاغواط

التصنيف الجمعوي	حجم العينة	النسبة المئوية	العينة النهائية
المهنية	0.07	0.70	01 مبحوث
الدينية	2.46	22.2	22 مبحوث
الرياضية	2.83	25.5	25 مبحوث
الفن والثقافة	1.14	10.3	10 مبحوث
أولياء التلاميذ	0.53	4.79	05 مبحوث
الأحياء،القرى، المناطق	1.17	10.6	10 مبحوث
البيئة والوسط المعيشي	0.14	1.29	01 مبحوث
المعوقون الغير مؤهلون	0.11	0.99	01 مبحوث
المستهلكون	0.12	1.09	01 مبحوث
الشباب والطفولة	0.18	1.70	02 مبحوث
السياحة والتسلية	0.3	2.7	03 مبحوث
المتقاعدون والمسنون	0.01	0.09	01 متعمد
النساء	0.22	1.99	02 مبحوث
التضامن، الأعمال الخيرية	0.4	3.6	03 مبحوث
الأعمال التطوعية	0.25	2.30	02 مبحوث
الصحة والطب	0.1	0.9	01 مبحوث
المجموع	**900**	**88.8**	**90 مبحوث**

6- نتائج الدراسة:

الجدول 2: نوعية العلاقة بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية

نوعية العلاقة	تكرار	نسبة %
علاقة مشاركة	21	23.33
علاقة مصالح	27	30
علاقة صراع	17	18.88
لا توجد علاقة	25	27.77
المجموع	**90**	**100**

الجدول يوضح لنا أن الفاعلين في العمل الجمعوي علاقتهم بالأحزاب هي مجرد علاقة مصالح فالحزب يريد تحقيق مصالحه من خلال الجمعيات والجمعيات كذلك في المقابل تريد ذلك. ومن خلال المشاركة في الحملة الانتخابية المحلية نجد أن غالبية تنظيمات المجتمع المدني كانت تصريحاتهم بذلك من

خلال نسبة 30%. لتليها نسبة 27.77% وهي تصريحات البعض من الأعضاء الجمعيات بأنه لا توجد أية علاقة بينهم وبين الأحزاب. إذن نستنتج أن العلاقة بين الحزب والجمعية إما علاقة هي مصالح أو لا توجد علاقة. من هذه النسب يمكن القول أن العلاقة بين الحزب علاقة غير واضحة وليست مؤسسة على طريقة تشاركية وشفافة وهي علاقة من أجل تحقيق المصالح المحلية.

الجدول 3: نوعية العلاقة وعلاقتها بوضعية عمل المجتمع المدني

طبيعة العلاقة المجتمع المدني	مشاركة	مصالح	صراع	لا علاقة
	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %
فاعل	12.22	8.88	7.77	15.55
ضعيف	6.66	12.22	6.66	6.66
غير موجود	4.44	8.88	4.44	13.33

الجدول يبين لنا أن فاعلية المجتمع المدني تكون من خلال استقلاليته عن النخب السياسية الحزبية بمعنى أن ابتعاد المجتمع المدني عن الأحزاب، يزيد من فاعليته والعكس فكلما تشارك الحزب مع المجتمع المدني انحرف ن ممارساته التي وجد من اجلها لان هدفه هو العمل التطوعي والمساهمة في التنمية بكل أشكالها بخلاف الأحزاب السياسية لتي تسعى دائما إلى السلطة، وهو ما تبينه نسبة 15.55%، وهنا تلجأ الأحزاب إلى استغلال تنظيمات المجتمع المدني من خلال المساومة والعلاقة الزبوناتية وهذه الممارسات هي سبب ضعف المجتمع المدني الجزائري .حيث أن نسبة 12.22%، وهي نسبة تعكس تصريحات تقر بضعف المجتمع المدني بسبب العلاقة المصلحية، وهو ما يدل على أن الحزب يعتبر مصدر استغلال المجتمع المدني وتحقيق مصالحه وهذا ربما يحتم علينا طرح افتراض جديد وهو أنه كلما كانت تنظيمات المجتمع المدني لا تنتمي لأي حزب كلما كان ممارساتها فعالة.وهذا ما يدل على أن الحزب يستغل الجمعية لصالحه وتجدر الإشارة إلى نسبة 13.33% وهي تصريحات لها عدة دلالات وهي أن تنظيمات المجتمع المدني لا تزال تعاني من مشاكل داخلية وتنظيمية وهذه طريقة المشاكل ليست لها علاقة بالأحزاب.

الجدول 4 : طبيعة العلاقة وعلاقتها بموافقة العمل مع المجتمع المدني

طبيعة العلاقة العمل مع الأحزاب	مشاركة	مصالح	صراع	لا علاقة
	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %
موافقة العمل مع الأحزاب	13.33	13.33	6.66	15.55
معارضة العمل مع الأحزاب	10	16.66	12.22	12.22

الجدول يوضح لنا أن غالبية الفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني يعارضون العمل مع الأحزاب بسبب نوعية العلاقات المصلحية، وهو ما تؤكده نسبة 16.66%.أما الذين يوافقون العمل مع الأحزاب فقد جاءت تصريحاتهم بنسبة 15.55% وسبب هذه الموافقة على حد بعض الفاعلين بشرط أن تكون هذه العلاقة مبنية على أسس سليمة وديمقراطية ورشيدة بمعنى شراكة سياسية وشفافة وعدم تدخل في شؤون وخصوصية الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني واستغلالها، فغالبية أفراد العينة يبدون اتجاهات سلبية نحو الأحزاب السياسية، ويتفقون على أن السياسة نشاط لا يهدف ممارسوه سوى لتحقيق مصالحهم الشخصية، الأمر الذي أدى بهم إلى العزوف عن ممارسة العمل السياسي من جهة وعدم وجود صلة ومشاركتهم مع الأحزاب، الأمر الذي جعل من العمل السياسي وعلاقته بالعمل الجمعوي رديف للانتهازية والمصلحة الشخصية.

الجدول 5: نوعية العلاقة بين النخبة الحزبية وتنظيمات المجتمع المدني

محددات العلاقة / المجتمع المدني	مشاركة نسبة %	مصالح نسبة%	صراع نسبة %	لا علاقة نسبة %
المهنية	--	--	--	1.11
الدينية	7.77	--	4.44	12.22
الرياضة والتربية البدنية	4.44	13.33	3.33	6.66
الفن والثقافة	3.33	6.66	--	1.11
أولياء التلاميذ	--	--	4.44	1.11
الأحياء،القرى المناطق الريفية	2.22	4.44	2.22	2.22
البيئة والوسط المعيشي	--	--	1.11	--
المعوقون غير المؤهلون	--	--	--	1.11
المستهلكون	--	--	--	1.11
الشباب والطفولة	1.11	1.11	--	--
السياحة والتسلية	1.11	2.22	--	--
المتقاعدون المسنون	--	--	--	1.11
النساء	1.11	1.11	--	--
التضامن،الأعمال الخيرية	1.11	1.11	1.11	--
الأعمال التطوعية	1.11	--	1.11	--
الصحة والطب	--	--	1.11	--
المجموع	23.33	30	18.88	27.77

الجدول يوضح لنا أن اكبر نسبة هي13.33%وهي تصريحات معظم الفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني والأخص الجمعيات الرياضة والتربية البدنية والتي بأن علاقاتها بالأحزاب السياسية هي علاقة

مصالح لا غير لتليها نسبة 6.66% وهي نسبة تعكس تصريحات جل الفاعلين في جمعيات الفنية والثقافية، وهي كذلك تقر بعلاقتها الزبوناتية مع الأحزاب السياسية.

وبخصوص كل نموذج جمعوي ومن خلال ما تمليه علينا نسب الجدول :

- أن معظم الجمعيات المهنية صرحت بعدم وجود علاقة تربطها بالأحزاب السياسية وهو ما نؤكده نسبة 1.11%، نفس الأمر ينطبق على الجمعيات الدينية التي صرح غالبية أعضائها بعدم وجود أية علاقة تربطهم بالأحزاب السياسية وهو ما تؤكده نسبة 12.22%.
- أما عن الجمعيات الرياضية فقد اشرنا سابقا إلى أن علاقتها بالأحزاب هي علاقة مصالح من خلال ما صرح به معظم أعضائها، نفس الأمر ينطبق على الجمعيات الفنية والثقافية.
- أما عن جمعيات أولياء التلاميذ فقد صرح غالبية أعضائها بوجود علاقة صراع وهذا بنسبة 4.44%.
- وبالنسبة لجمعيات الأحياء والقرى والمناطق الريفية فقد جاءت علاقتها ومن خلال تصريحات معظم أعضائها بالعلاقة المصلحية مع الأحزاب وهو ما توضحه نسبة 4.44%.
- أما عن جمعيات البيئة والوسط المعيشي فعلاقتها بالأحزاب هي علاقة صراع وهو ما توضحه نسبة 1.11%.
- أما عن جمعيات المعوقون والغير المؤهلون بالإضافة إلى جمعيات المستهلكون وحتى جمعيات المتقاعدون المسنون فقد صرح معظم الناشطين فيها بعدم وجود أية علاقة تربطهم بالأحزاب السياسية وهو ما تؤكده نسبة 1.11%.
- أما عن جمعيات الشباب والطفولة بالإضافة إلى جمعيات النسوية فصرح أعضائها بازدواجية العلاقة التشاركية من جهة والعلاقة المصلحية من جهة أخرى وهو ما تؤكده نسبة 1.11% التي جاءت متساوية من حيث التصريحات
- أما عن جمعيات التضامن والإسعاف والأعمال الخيرية فقد صرح غالبتها بنسبة1.11% وهي نسبة جاءت متساوية وتقر بوجود علاقة تشاركية ومصلحية وحتى علاقة صراع بينها وبين الأحزاب السياسية.
- وأما عن جمعيات الصحة والطب فقد صرح معظم أعضائها بوجود علاقة صراع بينهم وبين الأحزاب السياسية وهو ما توضحه نسبة 1.11%.

الجدول 6: طبيعة العلاقة وعلاقتها بالمشاركة الانتخابية للمجتمع المدني

محددات العلاقة / الحملة الانتخابية	مشاركة	مصالح	صراع	لا علاقة
	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %
الرئاسية	2.22	4.44	2.22	3.33
التشريعية	8.88	4.44	4.44	4.44
المحلية	8.88	16.66	3.33	15.55
بدون مشاركة	3.33	4.44	8.88	4.44

مشاركة الحملة الانتخابية من طرف تنظيمات المجتمع المدني مرهونة بالعلاقة المصلحية وخاصة الانتخابات المحلية، وهو ما تؤكده نسبة 16.66%، أما عن المشاركة في الانتخابات التشريعية فهي

مرهونة بالعلاقة التشاركية وهو ما تؤكده نسبة 8.88%، وبخصوص الرئاسيات فهي مرهونة كذلك المصلحية ووهي نسبة قليلة لو قارناها بالنسب الأخرى 4.44%. فالانتخابات المحلية بل وحتى التشريعية هي فرصة للفاعلين الاجتماعيين للقيام بالمساومة وتكوين علاقات انتخابية على أساس المصالح، وهذا الوضع يجعل المواطنة السياسية تفقد محتواها في الواقع ومرد ذلك إلى الروابط السائدة من عصبية محلية جهوية، إثنية أو لغوية، والتي تعوق الروابط المدنية الحديثة مثل المواطنة الطبقة المكانة الاجتماعية و المهنية، الانتماء الأيديولوجي والحزبي"[9]، هذا جعل تنظيمات الجمعوية "تهمل القضايا الأساسية التي وجدت من أجلها،وتتخلى عن العديد من وظائفها المهمة، وتحول على إثر ذلك إلى قنوات لتحقيق المشاريع الحزبية، وهنا نلاحظ أن الجمعيات تخلط بين مفهوم العمل الحزبي ومفهوم العمل الجمعوي ويرجعها البعض إلى حداثة التجربة وعدم نضجها"[10]. وتلجا النخب السياسية إلى المجتمع المدني في العملية الانتخابية لعدة اعتبارات ومنها أن المجتمع المدني يلعب بتنظيماته المختلفة (نقابات، جمعيات) دورا كبيرا في الانتخابات وجعله أكثر تمثيلية لمختلف فئات وشرائح المجتمع كما يقوم بالتوعية والتعبئة والحث على المشاركة الانتخابية من خلال إطلاع المواطنين الناخبين بالمواعيد الانتخابية وإجراءاتها، وإطلاعهم على مختلف البرامج المطروحة والمرشحين المعروضين، ومن جهة أخرى بقوم بتدعيم وإثراء برامج المرشحين. فمشاركة الحملة الانتخابية من طرف الجمعيات مرهونة بالعلاقة المصلحية وهو ما تؤكده نسبة 16.66% أما عن المشاركة في الانتخابات التشريعية فهي مرهونة بالعلاقة التشاركية وهو ما تؤكده نسبة 8.88%، وبخصوص الرئاسيات فهي كذلك مرهونة بالمصلحية ووهي نسبة قليلة لو قارناها بالنسب الأخرى 4.44%. فالمتأمل للعملية السياسية يلاحظ مدى تلاحم وفي أحيان تصادم كل ما هو تقليدي بما هو حديث فالانتخابات مثلا وعلى المستوى المحلي على وجه الخصوص تصطدم ببنايات ذهنية قبلية وتصرفات تمليها الإنماءات العشائرية، هذه الأرقام والتي سبقت تؤكد لنا بأن المصلحية هي القاعدة الأساسية و السمة الغالبة التي تميز العلاقة بين الجمعيات والأحزاب السياسية، فالتواصل لا يحدث بين الطرفين في الأطـــــر المؤسساتية الرسمية بقدر ما يحصل نتيجة العلاقـــــات الشخصية أو الانتماء إلـــى عصب وجهات مختلفة و الالتزام باتفاقات مسبقة لإجراء" التبادل الاجتماعي"، مع أن العلاقة المصلحية (الزبونية) ليست اختيارا في كل الأحوال بل قد تكون أمرا مفروضا من طرف الجماعات المعنية بالعملية السياسية، وهو ما يبقي الجمعيات في حالة تبعية دائمة للحزب،هذه التبعية أدت إلى ظاهرة تسييس وأدلجة معظم مؤسسات المجتمع المدني، والتي تتنافس سياسيا وأيديولوجيا للسيطرة على الساحة الاجتماعية خدمة لأغراض حزبية بحتة المؤيدة بدورها للدولة وأحزابها"[11].إن الزبونية أو المصلحية شكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي الذي ينخر جسم الديمقراطيات الصاعدة، وهي تبرز كنمط علائقي يظهر في مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية الجزائرية؛ حيث تم الاستحواذ على المجتمع المدني وترويضه، بمعنى دولتنه، من طرف الدولة بجعله متغيرًا تابعًا للعمل الحكومي السلطوي، وهو الأخطر في مسار الشرعية"[12].

الجدول7: طبيعة العلاقة وعلاقتها بنوعية رضا المجتمع المدني

محددات العلاقة / نوعية الرضا	مشاركة	مصالح	صراع	لا علاقة
	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %
راض	2.22	4.44	1.11	17.77
راض نوعا ما	16.66	7.77	11.11	2.22
غير راض	4.44	17.77	6.66	7.77

معظم الفاعلين في المجتمع المدني صرحوا بأنهم راضون عن ممارساتهم ولكن بدون تدخل الأحزاب بمعنى أن الرضا يكون من خلال ابتعاد الأحزاب عن تنظيمات المجتمع المدني وغير مرتبط بها، ومن جهة أخرى يؤكد الفاعلون بعدم راضاهم عن ممارساتهم ونشاطهم وهذا مرده إلى نوعية العلاقة المصلحية التي تربطهم مع مجمل الأحزاب السياسية، وهو ما توضحه نسبة 17.77%. لتليها نسبة 16.66% وهي انه بالرغم من وجود علاقة تشاركية إلا أن الفاعلين راضين نوعا ما عن أدائهم وهو ما يؤكد لنا أن مجمل ممارسات المجتمع المدني هي مستغلة لصالح الأحزاب.

الجدول 8: طبيعة العلاقة وعلاقتها بنوعية أداء المجتمع المدني

محددات العلاقة / نوعية الأداء	مشاركة	مصالح	صراع	لا علاقة
	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %
لابأس به ومقبول	14.44	6.66	8.88	16.66
متدني وغير مقبول	8.88	23.33	10	11.11

إن أداء تنظيمات المجتمع المدني غير مقبول وهو ما صرح به غالبية الفاعلين في المجتمع المدني وهذا لارتباطه بالعلاقة المصلحية وهو ما تؤكده نسبة 23.33% أما عن تصريحات الأداء المقبول فنجده مرتبط بعدم وجود أية صلة مع الأحزاب السياسية،وهو ما يدل على أن الأحزاب السياسية مصدر ضعف وتدني ممارسات المجتمع المدني وهو ما تؤكده نسبة 16.66%.

الجدول 9: طبيعة العلاقة وعلاقتها بمناقشة القضايا

محددات العلاقة / مناقشة القضايا	مشاركة	مصالح	صراع	لا علاقة
	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %
القضايا المحلية	12.22	17.77	10	13.33
القضايا الوطنية	7.77	7.77	3.33	8.88
محلية ووطنية	3.33	4.44	5.55	5.55

الجدول يؤكد لنا مرة أخرى أن العلاقة بين الأحزاب تنظيمات المجتمع المدني تظهر بكثرة في المحليات وهو ما يدل على الانتماء الاجتماعي بدل الانتماء السياسي وهو ما تؤكده نسبة 17.77%، ومن

خلال هذه القضايا المحلية تتجسد معها العلاقة المصلحية. من هذه النسب نستنتج أن ممارسات المجتمع المدني ومنها الجمعوية لا تزال رهينة الأحزاب وخاصة في الشؤون المحلية وان مستواها لا يزال محدود،وهنا يتجسد الانتماء والولاء والقرابة وعلاقة المصالح على حساب الانتماء السياسي، وهذا له تداعياته على ممارسات كل من الجمعية والحزبية لأن بنية الدولة الديمقراطية تبدأ من الجمعية والحزب وهذا لا يقدم ممارسات سياسية عقلانية لأن طبيعة العلاقة في أصله وجد لتحقيق المصالح لا المبادئ السياسية كالمشاركة الديمقراطية الشفافة.

فعندما تأخذ المشاركة السياسية المستوى المحلي، نستخلص أنها تتم عبر العلاقات القرابية والشخصية، بل وتتضح وتصبح العلاقات القبيلة عنصر يراهن على خضم الصراع والتنافس حول المشاركة السياسية وتحديد نوع الطرف أو المرشح المراد مبايعته لتتحول إلى علاقات زبوناتية"[13]، ولتفسير الظاهرة الزبوناتية في الفعل السياسي،نقول أنها تقع داخل عمق البناء الاجتماعي الجزائري ويظهر جليا في البني التقليدية وهي الأرضية الأولى لإنتاجها في الممارسات المحلية، ويختزل حضورها في الانتخابات بمختلف مستوياتها"[14]، فأعضاء الجمعيات من خلال تصريحاتهم قالوا بان العمل مع رؤساء الأحزاب المعروفة والتي لها صلة سوءا من نفس البلدية والولاية بحكم الانتماء، الزبوناتية كقيمة ثقافية واجتماعية تكرس الوساطة بدافع دموي أو ثقافي أو اجتماعي، وتتم في مجال مؤسسات المجتمع الحديث وتتناقض تماما مع روح العقلانية الاقتصادية والرأسمالية والتي لا قيمة فيها إلا لما يتم بدافع المنفعة الاقتصادية لا غير"[15].

الجدول 10: طبيعة العلاقة وعلاقتها بممارسات المجتمع المدني

العلاقة مع الأحزاب / ممارسات المجتمع المدني	مشاركة	مصالح	صراع	لا علاقة
	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %
مشرفة ومقبولة	10	11.11	7.77	17.77
متدنية وغير مقبولة	13.33	18.88	11.11	10

صرح غالبية الفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني بأن ممارساتهم متدنية وغير مشرفة ولا تعكس المستوى الحقيقي لأداء ومسيرة المجتمع المدني وهذا بسبب العلاقة المصلحية الزبوناتية وكذلك لارتباطها بمصالح الأحزاب وهو ما تؤكده نسبة 18.88%، وتأتي بعدها نسبة 17.77% وهي تصريحات بعض الفاعلين و التي تقر وتعترف بقبول ممارساتهم لكن بعدم وجود أية صلة لا من قريب ولا من بعيد بالأحزاب وسياساتها ومصالحها. وأما عن نسبة 13.33% والتي تدل على أنه وبالرغم من وجود مشاركة بين الطرفين إلا أن ممارسات المجتمع المدني لا تزال غير مقبولة وغير مشرفة على المستوى المحلي وحتى على المستوى الوطني.

خاتمة:

بينت نتائج الدراسة أن نشاط العديد من تنظيمات المجتمع المدني يرتبط بشكل مباشر بالنشاط الحزبي، بالخصوص التي تقع تحت عباءة الدولة أو تلك التي أنتجها النظام السياسي وهذا أمر انعكس على ممارسات وأداء المجتمع المدني من حيث الحجم والنوع، فالجمعيات ذات الارتباط مع الأحزاب هي عموما من أكثر الجمعيات نشاطا وشهرة، وذلك من خلال احتكاكها بالنشاط الحزبي، ومن جهة أخرى فان

هذا الارتباط يؤثر على سمعة الجمعيات على اعتبار أن المجتمع والرأي العام يرى في الأحزاب صورة سيئة عن أشخاص انتهازيين ومتسلقين وغير صادقين، يسعون فقط إلى الوصول إلى اكتساب السلطة والمكانة الاجتماعية دون أدنى اهتمام بالمجتمع ومشاكل واحتياجات الشرائح الشعبية العريضة .إلى جانب أنه يجعلها عرضة إلى الاستغلال في أمور لا تمت لأهدافها بصلة مثل تنشيط الحملات الانتخابية أو الترويج لهذه الأحزاب وغيرها فالانتخابات المحلية وحتى التشريعية هي فرصة للفاعلين الاجتماعيين للقيام بالمساومة وتكوين علاقات انتخابية على أساس المصالح وعموما تتسم العلاقات بين الأحزاب والجمعيات مبدئيا بعدم الوضوح وأحيانا بعلاقة الدمج الاجتماعي وأحيانا أخرى بالزبوناتية. من هذه الإستراتيجيات المختلفة التي تتبعها التنظيمات الجمعوية في تحقيق أهدافها وكذا على علاقاتها وتعاملها مع النخبة الحزبية في ظل موازين القوى القائمة ومكانة كل طرف فيها، نجم عن هذه العلاقة الخضوع وتحقيق المصالح وأحيانا المقاطعة التامة للحزب.

قائمة المراجع:

1- Prelot Marcel, Science Politique, P.U.F. Paris,1967, p224.

2- Giquel Jean et André Houriou, Droit Constitutionnel et Institutions Politique. Politique, France,1985, Paris , p228 .

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، عدد 12 ،1997، ص3.

4-إبراهيم سعد الدين،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1995، القاهرة، ص 05.

5- أماني قنديل، تطوير المجتمع المدني في مصر، مجلة عالم الفكر، المجلد27، العدد3، 1999، الكويت، ص99.

6 - متشيل دينكل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان أحمد حسن،دار الطليعة، بيروت (د.ط)، 1986، ص25.

7- فوزي بوخريص، مدخل الى سوسيولوجيا الجمعيات،إفريقيا الشرق 2013، المغرب، ص140.

8 -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 02، 2012، ص34.

9- Mohammed Hachemaoui, "La Représentation Politique en Algérie Entre Médiation Clientélaire et Prédation (1997-2002)", Revue Française de Science Politique, Vol.53 , 2003, Février p72.

10- عبد الرزاق جيلالي وإبراهيم، وبلعيادي، الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي، مجلة المستقبل العربي، العدد314، 2005، بيروت، ص 140.

11- زبير عروس،حوصلة وتقييم للحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والأفاق، المركز الوطني للبحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية وثقافية CRASC.وهران،2005، ص136.

12- فضيل دليو،الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية،المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد17، 2007، ص171- 174.

13- رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع، دارسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب،دار الطليعة، 1991، (د.ط)، بيروت، 165.

14- Mohammed Hachemaoui, Op Cit, p: 89.

15- Pierre Burdeau, collectif travail et travailleurs en Algérie, Paris éd moutonco, 1963, p224.